



تعزيز السياسات والمؤسسات الحرجية

صياغة السياسات بمشاركة واسعة من أصحاب المصلحة، وتعزيز المؤسسات ذات الصلة بهذه السياسات، عناصر أساسية في الإدارة المستدامة للغابات ومساهمتها في سبل العيش المستدامة.

وقد برزت مسألة الإدارة الرشيدة وإنفاذ قوانين الغابات باعتبارها قضايا رئيسية يجب معالجتها لمكافحة الأنشطة الحرجية غير المشروعة التي تقوض جهود الإدارة الحرجية المستدامة. وأثناء الاجتماع الوزاري المعني بالغابات الذي عقد أثناء الدورة السابعة عشرة للجنة الغابات عام ٢٠٠٥ التزم الوزراء والمندوبون بتحسين إنفاذ قوانين الغابات في بلدانهم وتحسين الإدارة وتعزيز التعاون الدولي دعماً للتجارة الدولية بالأخشاب والمنتجات الحرجية المستخرجة من غابات تدار بطريقة مستدامة وتحصد منتجاتها بطريقة شرعية. وطلب من المنظمة مساعدة البلدان في هذا الجهد.

التعاون مع البلدان الأعضاء

تساعد المنظمة البلدان الأعضاء على بناء القدرة على صياغة السياسات وتحليلها وتنفيذها. والهدف هو مساعدة البلدان على وضع عمليات تستطيع بها تحسين التعرف على القضايا ذات الأولوية وتحسين تحليلها، والتعرف على مجموعة من الحلول الممكنة واتخاذ القرارات بناء على معلومات سليمة وبطريقة مسؤولة. وتشمل نشاطات المنظمة ذات الصلة بتعزيز السياسات الحرجية تحليل الموضوعات والقضايا ذات الأهمية على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، وضع خطوط توجيهية بشأن بحوث السياسات، التدريب على صياغة السياسات الحرجية وتطبيقها وتحليلها. وتوضع أنشطة التدريب في شكل ندوات وحلقات عمل ومشاورات خبراء لتقديم للحجاجيين وغيرهم من أصحاب المصلحة أساسيات السياسات

وعمليات السياسات الفعالة تمكّن من استخدام الموارد العامة بأكبر قدر من الكفاءة، وبلوغ أهداف التنمية الحرجية بطريقة أسرع وتكاليف أقل. وقد أثبتت الدراسات أن البلدان التي تمتلك قدرات على صنع القرار وتخطيط الاستراتيجيات تكون قادرة بصورة أفضل على مكافحة تدهور الموارد وتحسين الإدارة الرشيدة في الغابات وتحديد الاحتياجات من الدعم الفني في هذا المجال. وينبغي أن تركز سياسات الغابات على الاستخدام المستدام لمواردها ومعالجة احتياجات جميع أصحاب المصلحة في قطاع الغابات.

وتوفر برامج الغابات القطرية إطاراً لصياغة سياسات الغابات وتنفيذها على المستوى القطري. ووجود مؤسسة ذات هيكل مناسب وتدار إدارة جيدة ولها نفوذ كاف في جدول أعمال التنمية القومية هو أيضاً شرط استراتيجي لتنفيذ السياسات والبرامج الإنمائية في هذا القطاع تنفيذاً فعالاً.

وقد تكون سياسات قطاعات الاقتصاد الأخرى مؤثرة في طريقة استخدام موارد الغابات. ولهذا أوصى منتدى الأمم المتحدة للغابات باستخدام إطار تشخيصي شامل لاستكشاف تأثيرات السياسات في القطاعات الأخرى على الإدارة المستدامة للغابات. وفي عام ٢٠٠١، أشارت لجنة الغابات على المنظمة بمساعدة البلدان في دراسة الصلات بين الإدارة المستدامة للغابات وغير ذلك من القطاعات عند وضع أطر وبرامج للسياسات القطرية الفعالة لتعزيز عملية تبادل المعلومات فيما بين قطاع الغابات والقطاعات ذات الصلة به.

- اللامركزية؛
- الاهتمام بالموضوعات ذات الأهمية العالمية مثل النشاطات غير المشروعة في قطاع الغابات، وتغير المناخ، والتركيز على ضمان قدر أكبر من إشراك المجتمع في عمليات اتخاذ القرار والفرص التي تتيحها تقانة المعلومات الجديدة؛
- انعكاسات مبادرات الغابات الدولية على المؤسسات القطرية؛
- وعلاوة على ذلك، تعمل المنظمة مع البلدان الأعضاء في تنمية قدراتها على أن توجه وترصد وتقيم استخدام الغابات الحكومية في إطار سياسات الخصخصة الجديدة وتحرير التجارة. وأخيراً، تساعد دراسات الحالة على المستوى القطري والتدريب على تحليل وتصميم الهياكل التنظيمية الجديدة على تنمية المهارات اللازمة لتخطيط برامج الغابات القطرية ومراقبتها وتوجيهها وتنسيقها.

التحديات في المدى القريب

- سوف تركز المنظمة الآن على الموضوعات والقضايا الاستراتيجية التالية في المدى القريب:
- دراسة الآليات المالية لتعزيز تنمية قطاع الغابات؛
- تدابير تحسين التنسيق بين مختلف القطاعات وإجراء الحوار بينها وتبادل المعلومات والرصد والتقييم؛
- بناء قدرات قطرية للتعامل مع عمليات اللامركزية والخصخصة في قطاع الغابات؛
- دراسة الظروف اللازمة لتعزيز القدرات التنظيمية والأداء الحكومي في قطاع الغابات؛
- وضع نظم للمعلومات ذات الصلة بالسياسات الحرجية والمؤسسات؛
- تصميم برامج الغابات القطرية وتحديثها وتنفيذها وتقييمها، بما في ذلك بناء قدرات أصحاب المصلحة في القطاع الحكومي وغير الحكومي؛
- الترويج للمناهج التشاركية والأنماط الجديدة للمؤسسات اللازمة للإدارة المستدامة للغابات ودعم سبل العيش المستدامة للمجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات؛
- دعم مساهمة الغابات في تخفيف حدة الفقر؛
- توفير المشورة لمساعدة الحكومات على اتخاذ التدابير الفعالة لمنع التصرفات غير المشروعة والغش في قطاع الغابات وكشف هذه العمليات وقمعها.

وتحليل الإدارة الحكومية اللازمة لإدارة الغابات بطريقة سليمة.

وفي محاولة لمساعدة البلدان على تحسين الامتثال لقانون الغابات تعرفت المنظمة، مع شركاء آخرين، على أفضل الممارسات الجارية، وجمعتها، وتعمل على ترويج استخدامها بالمشاركة في المعلومات بين البلدان ووضع استراتيجيات لمكافحة النشاط غير المشروع في قطاع الغابات على المستوى القطري.

وفيما يتعلق بتأثيرات السياسات غير الحرجية على الإدارة المستدامة للغابات، أجريت سلسلة من الدراسات لاستعراض السياسات والجوانب القانونية واحتمال استخدام الحسابات البيئية في رصد وقياس تأثيرات السياسات المشتركة بين



القطاعات. كما غطت هذه الدراسات الجوانب الاقتصادية في نصوص السياسات وآليات المؤسسات الرامية إلى تعزيز المخرجات غير السلعية للغابات. كما أن المنظمة تنشط الحوار بين قطاع الغابات وبقية قطاعات الاقتصاد، ولا سيما تلك المتصلة بالموارد الطبيعية.

وفي مجال تعزيز المؤسسات، تساعد المنظمة البلدان على تصميم الهياكل المعيارية والتنظيمية التي تعكس الطلبات القطرية والدولية الجديدة، وعلى تنمية مهارات الإدارة اللازمة لتنفيذ السياسات والبرامج القطاعية الجديدة. فعلى سبيل المثال، تساعد المنظمة البلدان في إدخال وإدارة التغييرات اللازمة على المؤسسات بصورة عامة للعمل على بلوغ الأهداف الجديدة لصيانة النظم الإيكولوجية وإدارتها. كما تعالج المنظمة العوامل الأخرى التي تستدعي التغيير في المؤسسات مثل:

- إنشاء منظمات ومؤسسات حكومية جديدة للإشراف على قطاع الغابات؛
- التحول إلى اقتصاد السوق؛
- التغييرات في الآليات المالية؛